آمال الانتعاش الاقتصادي العالمي تعزز معنويات الإقبال على المخاطر

«الوطني»: نصف الأميركيين عاطلون عن العمل

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني ان معدل الوظائف في سوق العمل الأميركي اظهر انتعاشا في يونيو بعد أن بدأت جميع الولايات الأميركية رفع إجراءات الحظر الصارمة، حيث حقق نموا فاق التوقعات خلال الشهر. وتزامن ذلك مع ظهور صورة متباينة للاقتصاد الأميركي على خلفية بيانات تقرير الوظائف الشهري والبيان الأسبوعي لطلبات اعانة البطالة، حيث عكس الأول زيادة معدلات إعادة التوظيف خاصة في المطاعم والمحلات التجارية نتيجة لإعادة فتح الأنشطة الاقتصادية للدولة، في حين أظهر تقرير إعانات البطالة قفزة هائلة في حالات الإصابة الجديدة بالفيروس بما أدى بالعديد من تلك الولايات إلى وقف خطط إعادة فتح اقتصادها أو حتى العودة مجددا لتطبيق مراحل سابقة من الإجراءات الاحترازية. ووفقا لتفاصيل البيانات الصادرة عن مكتب إحصاءات العمل الأميركي، سجل الاقتصاد الأميركي نموا في عدد الوظائف بإضافة 4,8 ملايين وظيفة في يونيو مقابل 2,7 مليون وظيفة تمت اضافتها الشهر السابق له بعد التعديل. وأظهرت البيانات التي تقدم لمحة عن الظروف السائدة خلال منتصف الشهر، انخفاض معدل البطالة للشهر الثاني على التوالي إلى 11,1٪، أي بتراجع فاق كافة التوقعات وان كان ذلك المعدل يبقى أعلى بكثير من معدلات البطالة قبل الجائحة التي وصلت الى أدنى مستوياتها في نصف قرن عند 3,5٪.

وأضاف التقرير انه وعلى الرغم من تصريح الرئيس دونالد ترامب بأن إعلان الوظائف يثبت أن الاقتصاد «بزأر من جديد» إلا أن وتيرة الانتعاش قد تتباطأ أو حتى تتوقف في حالة انتاب أرباب العمل حالة من الحذر والتي قد تبطئ وتيرة إعادة توظيف العاملين. وفي واقع الأمر، فقد تم تسريح بعض الموظفين بالفعل مرة اخرى. وقد يتعرض الاقتصاد لضربة أخرى خلال الأشهر المقبلة مع انتهاء اجل برنامج تحفيز الحكومة الفيدرالية الذي يتضمن صرف اعانات البطالة الإضافية بقيمة 600 دولار أسبوعيا.

وأشار التقرير إلى انخفاض نسبة العمالة إلى عدد السكان من 61,2٪ في يناير إلى 52,8٪ في مايو، حيث لفت مكتب إحصاءات العمل إلى أن 47,2٪ من الأميركيين عاطلون عن العمل. وتلقي تلك النسبة نظرة أوسع نطاقا على أوضاع سوق العمل، حيث تأخذ في اعتبارها أعداد البالغين خارج القوى العاملة والتي تعكس اعداد من اصابهم الإحباط تجاه إمكانية العثور على عمل، في حين يحدد معدل البطالة عدد الأشخاص ممن يواصلون البحث بالفعل عن وظيفة. وفي ظل حالة البطالة التي يعاني منها العديد من الأميركيين، قد تستغرق وتيرة الانتعاش بعض الوقت حيث يعتمد أكبر الاقتصادات على مستوى العالم بشكل كبير على القطاع الاستهلاكي.

الصناعات التحويلية

وذكر التقرير ان مؤشر مديري المشتريات التصنيعي لأميركا قفز إلى أعلى مستوياته المسجلة خلال 14 شهرا وصولا إلى 52,6 نقطة في شهر يونيو مقابل 43,1 نقطة في الشهر السابق. وتشير القراءة فوق مستوى 50 نقطة إلى نمو القطاع الذي يمثل 11٪ من الاقتصاد الأميركي. وكان خبراء اقتصاديون استطلعت رويترز آراءهم في وقت سابق قد توقعوا أن تصل قراءة المؤشر إلى 49,5 نقطة، حيث يمكن لضعف الطلب العالمي والمخاوف بشأن ظهور موجة ثانية من العدوى أن تعرقل آفاق النمو.

الأسهم والعملات

وأوضح التقرير ان أسعار الأسهم العالمية ارتفعت على خلفية قيام المستثمرين بتقييم البيانات الصادرة عن الاقتصادات العالمية وما تشير إليه التقارير عن إمكانية تعافي الاقتصاد سريعا. هذا بالإضافة إلى انتعاش سوق الأسهم على خلفية بيانات سوق العمل وبيانات التصنيع التي فاقت كافة التوقعات، إلا أن تسجيل الولايات المتحدة لأعداد قياسية من حالات الاصابة اليومية بفيروس كورونا والمخاوف من ظهور موجة ثانية من الإصابات عاد ليثير مخاوف المستثمرين، وهو ما أدى إلى كبح جماح تلك المكاسب. ونظرا لأن هذا الوقت من العام يصادف موسم اعلانات أرباح الشركات، من المتوقع أن تلقي البيانات المالية للشركات المزيد من الضوء على وضع القطاعات الاقتصادية المختلفة.

أما على صعيد أسواق الدخل الثابت، شهدنا تقلب عائد سندات الخزانة الأميركية لأجل 10 سنوات على مدار الأسبوع في ظل تفاعلها مع نطاق واسع من الانباء المتباينة بين الجيدة والسيئة، حيث تراوح هذا المعدل حول نسبة 0,62٪ إلا انه ارتفع إلى 0,71٪ قبل أن يتراجع إلى 0,66٪ بعد تسجيل الولايات المتحدة أعلى معدلات إصابة يومية بفيروس كورونا والتي تخطت أكثر من 50 ألف حالة.

وبالانتقال إلى سوق العملات الأجنبية، فقد انخفض الدولار الأميركي هذا الأسبوع وخسر حوالي 0,62٪ من قيمته مقابل العملات الرئيسية الأخرى في ظل تزايد معنويات الاقبال على المخاطر. وشهد الدولار أول تراجع أسبوعي يسجله منذ شهر خلال الأسبوع الماضي.

أسعار النفط

ارتفعت أسعار النفط بعد أن سجلت أعلى معدل زيادة فصلية بنسبة 92٪ في حوالي 30 عاما تقريبا بعد صدور تقرير يشير إلى انخفاض المخزونات الأميركية للمرة الأولى منذ مايو. وأشار التقرير إلى تراجع مخزونات الخام في الولايات المتحدة بمقدار 8,16 ملايين برميل خلال الأسبوع الماضي. وفي الوقت الذي ساهمت الانباء الخاصة بمستويات المخزون في تحفيز معنويات التفاؤل، تبقى التساؤلات حول توقعات الطلب لثاني أكبر اقتصاد على مستوى العالم بدون اجابة واضحة في ظل التساؤل حول مدى نجاح الجهود لاحتواء تفشي الفيروس. وعلى أساس أسبوعي، ارتفع سعر كل من مزيج خام برنت وخام غرب تكساس الوسيط بحوالي 4٪ وأنهيا تداولات الأسبوع عند مستوى 42,80 دولارا و40,32 دولارا على التوالي.

فرنسا تدفع باليورو إلى التراجع

قال تقرير «الوطني» انه على إثر التغيرات المفاجئة لرئاسة الحكومة الفرنسية، تراجع اليورو إلى 1,1224 بعد أن وصل إلى أعلى مستوياته المسجلة الأسبوع الماضي مرتفعا إلى 1,1303 يوم الخميس.

وعلى صعيد البيانات الاقتصادية، اشار التقرير الى ارتفاع مؤشر مديري المشتريات التصنيعي لمنطقة اليورو إلى مستوى 47,4 نقطة متخطيا توقعات وصوله إلى 46,9. وسجل مؤشر مديري المشتريات التصنيعي لكل من ألمانيا وفرنسا مستويات أعلى من التوقعات والقراءات السابقة. إلا ان الطلب العالمي ما يزال يعد مصدر قلق دائما خاصة في ظل المخاوف المتعلقة بزيادة حالات الإصابة بفيروس كورونا على مستوى العالم.

1,5٪ ارتفاع «الإسترليني» مقابل الدولار

ذكر تقرير «الوطني» ان الاقتصاد البريطاني يحاول جاهدا مواجهة العديد من الجبهات للحفاظ على صموده وانتعاشه. فمن جهة، هناك مسألة انفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي التي لاتزال قائمة، ومن جهة أخرى هناك ايضا تداعيات جائحة كورونا التي تضغط على الاقتصاد العالمي. وقد تم الأسبوع الماضي الإعلان عن بعض البيانات التي أشارت إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الأول من العام، حيث انكمش الاقتصاد بنسبة 2,2٪ على أساس ربع سنوي فيما يعد أسوأ من التوقعات بانكماشه بنسبة 2٪. ويشير هذا المعدل من الانكماش الاقتصادي إلى أن بيانات الربع الثاني قد تكون أسوأ نظرا لفرض قيود إضافية على مستوى العالم.

وشهد الجنيه الإسترليني أسبوعا ممتازا بعدما ارتفع بنسبة 1,5٪ مقابل الدولار الأميركي كاسرا حاجز 1,25 الأسبوع الماضي قبل أن يتراجع يوم الجمعة إلى مستوى 1,2450.

اليوم.. بمشاركة متخصصين ومسؤولين بمكاتب التدقيق

«المحاسبين» تنظم ندوة «أثر كورونا على مهنة المحاسبة»

فهد العازمي

أثرت أزمة «كورونا» وتداعياتها بشكل كبير على كل القطاعات الاقتصادية في الكويت منذ الإعلان عن تفشي الوباء في 24 فبراير 2020 حتى الآن، مع توقعات المتخصصين باستمرار تلك التداعيات خلال السنوات القليلة المقبلة على كل القطاعات والمهن العاملة في البيئة الاقتصادية.

ونظرا لتلك التداعيات وتأثيراتها بعيدة المدى، أعلنت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية عن تنظيم ندوة افتراضية عبر تطبيق «ZOOM»، بعنوان «أثر كورونا على مهنة المحاسبة في القطاعين الحكومي والخاص» اليوم، وذلك بحضور نخبة من المتخصصين وأصحاب مكاتب التدقيق، ومن بينهم أستاذ قسم المحاسبة في كلية العلوم الإدارية بجامعة الكويت د.وائل الراشد، ومدير مكتب البزيع وشركاه نايف البزيع، ويدير وقائع الندوة سليمان البسام.

وفي هذا السياق، أوضح عضو مجلس الإدارة فهد مطلق العازمي، أن مهنة المحاسبة من بين القطاعات التي تأثرت بسبب أزمة كورونا بسبب حالة الغلق الاقتصادي التي طبقتها الحكومة بعد ظهور الأزمة في ظل الإجراءات الاحترازية التي اتبعتها الحكومة.

وبين أن المتحدثين خلال الندوة سيناقشون عددا من المحاور تتمثل في: كيف تأثرت مكاتب التدقيق المحاسبي بتداعيات أزمة كورونا؟ وما وسائل المواجهة، وكيفية النهوض مجددا وما التوصيات الواجب تطبيقها لمواجهة أي أزمات مستقبلية بالإضافة إلى تغيرات في تقرير المدقق الخارجي.

وأشار العازمي إلى أن الحكومة تمكنت من وضع آليات من شأنها تعزيز وتحفيز الأداء الاقتصادي، أبرزها العودة التدريجية للحياة الطبيعية والتي تضمنت فتح الأسواق والمجمعات التجارية، والذي من المتوقع أن ينعكس إيجابا على كل القطاعات والمهن المختلفة ومنها مكاتب التدقيق المحاسبي.

اعتباراً من الغد الساعة 10 صباحاً وحتى 4 عصراً

«الكويتية» تعيد افتتاح مكتبي «نادي الواحة» في برج راكان والمبيعات بـ «الأثنيوز»

أعلنت شركة الخطوط الجوية الكويتية عن إعادة افتتاح مكتب خدمة أعضاء نادي الواحة ومكتب العطلات الكائن في برج راكان اعتبارا من غد الاثنين من الساعة 10 صباحا وحتى الساعة 4 عصرا، وذلك طوال أيام الأسبوع ما عدا يومي الجمعة والسبت. كما أعلنت الشركة عن إعادة فتح مكتب المبيعات الكائن في مجمع الأثنيوز غدا من الساعة 10 صباحا وحتى 4 عصرا طوال أيام الأسبوع.

بحسب استبيان «بيت.كوم»

67٪ من موظفي الكويت قادرون على ادخار جزء من رواتبهم

سلّط استبيان الرواتب في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا لعام 2020 الذي أجراه «بيت.كوم» مؤخرا، بالتعاون مع منظمة «يوجوف»، الضوء على انطباعات الموظفين وتصوراتهم عن الرواتب والحوافز المقدمة لهم في شركاتهم بالكويت. ويهدف الاستبيان إلى قياس رضا الموظفين عن رواتبهم الحالية واكتشاف العوامل التي تساهم في تعزيز ولاء الموظفين تجاه شركاتهم، بالإضافة إلى تحديد مدى أهمية الراتب في تعزيز الرضا الوظيفي والرفاهية العامة.

الرواتب والمزايا

فيما يتعلق بالراتب، صرح 32٪ من المجيبين في الكويت بأن حزمة رواتبهم الحالية تتضمن الراتب الأساسي إضافة إلى المزايا، بينما قال 52٪ انها تتضمن الراتب الأساسي فقط، في حين صرح 15٪ بأن حزمة رواتبهم تتضمن الراتب الأساسي بالإضافة إلى العمولة والمزايا.

أما بالنسبة لهيكل الأجور المفضل، فيفضل أكثر من نصف المجيبين (59٪) الحصول على هيكل أجور ثابتة بنسبة 100٪، بينما يفضل 3 من كل 10 مجيبين فقط الحصول على هيكل أجور ثابت جزئيا بدفعات متغيرة للعمولات والمزايا. وشملت أبرز المزايا التي يحصل عليها الموظفون في الكويت: التأمين الصحي الشخصي (31٪)، والمكافآت (23٪)، وبدل السكن (20٪)، وتذاكر السفر السنوية (17٪)، وبدل النقل (17٪)، كما يحصل 59٪ من المجيبين على تعويض نهاية الخدمة.

عوامل تعزز الولاء

من المثير للاهتمام أن 35٪ من المجيبين صرحوا عن عدم ارتباط ولائهم لشركتهم بالراتب الذي يحصلون عليه، بينما يرى 33٪ من الموظفين أن ولاءهم يرتبط بشكل تام أو كبير بالراتب الذي تقدمه الشركة لهم.

وإلى جانب الراتب، فإن طبيعة المسؤوليات اليومية (37٪)، والمدير المباشر (33٪) وبيئة العمل الممتعة (30٪)، والزملاء (30٪) تعتبر أيضا من العوامل التي تعزز ولاء الموظفين تجاه شركاتهم.

المدخرات والنفقات

قال 67٪ من المجيبين انهم مازالوا قادرين على ادخار جزء من دخلهم الشهري، بينما صرح 53٪ من المجيبين بأنهم يقومون بتحويل ما يصل إلى 50٪ من مدخراتهم إلى وطنهم الأم، ومن ناحية أخرى، قال 23٪ من المشاركين في الاستبيان انهم يقومون باستثمارات مالية منتظمة.

وفيما يتعلق بجودة الحياة، يعتقد 75٪ من المجيبين في الكويت بأنهم أفضل حالا أو بنفس مستوى أفراد جيلهم في بلد إقامتهم. وعندما سئلوا عن خططهم المهنية خلال الاثني عشر شهرا المقبلة، قال أكثر من نصف المجيبين (59٪) انهم سيبحثون عن وظيفة أفضل في نفس القطاع، بينما قال 40٪ انهم يخططون للبحث عن وظيفة أفضل في قطاع مختلف.

لمحة عن المجيبين

يعمل 42٪ من المشاركين في قطاعهم الحالي منذ ما يصل إلى 6 سنوات، بينما يعمل 29٪ في نفس القطاع منذ أكثر من 10 سنوات. أما بالنسبة لمدة عملهم في شركة معينة، فصرح أكثر من 7 من كل 10 مجيبين بأنهم يعملون في شركتهم الحالية منذ ست سنوات أو أقل، فيما قال 37٪ انهم يعملون فيها منذ أقل من ثلاث سنوات.

وعندما سئل المجيبون في الكويت عن المستوى الذي وصلوا إليه في مسيرتهم المهنية، قال 33٪ انهم في منتصف مسيرتهم المهنية، بينما صرح 31٪ بأنهم في مركز عال نسبيا ولكنهم لم يصلوا إلى أعلى منصب بعد، في حين قال 20٪ انهم في بداية مسيرتهم المهنية، و16٪ انهم في أعلى مركز يمكن الوصول إليه.

وفي حين صرح حوالي نصف المجيبين (47٪) بأنهم يديرون ما يصل إلى 10 أشخاص بشكل مباشر أو غير مباشر، قال 25٪ انهم يديرون 11 شخصا أو أكثر.